الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي

أ.م.د.وائل محمد إسماعيل
كلية العلوم السياسة / الجامعة المستنصرية

المقدمة

بعد أحداث 11/أيلول برز فجأة موضوع الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي باعتباره من الأولويات المستعجلة للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة، حيث جعل الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش من تطبيق الديمقراطية في العالم العربي أحد أهداف سياسته الخارجية. كما وأكد في إستراتيجيته للأمن القومي الأمريكي لعام 2002 على أهمية الديمقراطية لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأشارت هذه الوثيقة إلى أن إستراتيجية الأمن القومي يجب أن تنظر إلى الخارج لاحتمالات توسيع رقعة الحرية، والتأكيد على أن الدول التي تتحرك صوب الديمقراطية سيتم مكافئتها مقابل الخطوات التي تتخذها وقد اعتبرت هذه الإستراتيجية حسبما تشير الباحثة الأمريكية جينيفر وندسور "أقوى بيان مؤيد للديمقراطية لحد ذلك الوقت"[1]. كما وتزايد الحديث عن قضية الديمقراطية ضمن أجندة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة في الوقت الذي بدأت فيه الإدارة الأمريكية تعد العدة لحربها ضد العراق على الصعيدين العسكري والسياسي خلال عام 2002، حيث تزايدت تصريحات وخطب بعض المسؤولين الأمريكيين التي راحت تؤكد على حرص الإدارة الأمريكية على تحرير العالمين العربي والإسلامي من الأنظمة الدكتاتورية، ونشر الديمقراطية والحرية فيهما، وذلك من خلال العمل من أجل تغيير نظم ومناهج وبرامج التعليم، وبخاصة التعليم الديني، والإعلام والثقافة بما يسمح بنشر قيم وثقافة الديمقراطية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن تعزيز قوى ومنظمات المجتمع المدني، والمساعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل أن أحد المبررات الأساسية التي جرى الترويج لها لتسويغ الحرب ضد العراق هو بناء نظام ديمقراطي على أنقاض النظام السابق في العراق، بحيث يكون نموذجاً تقتدي به دول المنطقة في مجال الديمقراطية، ويؤثر فيها حسب نظرية الدومينو Domino Theory ومن المفارقة أن عملية التدمير التي جرت للعراق بعد بدء العمليات العسكرية في 2003/3/20 قد استخدمت فيها أحدث ما أنتجته ترسانتا الأسلحة الأمريكية والبريطانية، مما ترتب عليه وقوع الآلاف من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، وتدمير الجانب الأكبر من البنية التحتية المدنية

للدولة العراقية، واندلاع موجة من أعمال السلب والنهب بعيد انهيار نظام صدام حسين، وذلك بتواطؤ أمريكي واضح فكيف سيتمكن العراق من البناء وخلق الظروف للحرية في ظل هذا التدمير الذي انتهى بوقوع العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي – البريطاني الذي حمل اسم عملية "حرية العراق". ولم تقف المسألة عند حدود التصريحات الإعلامية، بل أن باول وزير الخارجية الأمريكي كولن باولن قد طرح في كانون الأول 2002 مبادرة حملت عنوان مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط : بناء الأمل للسنوات القادمة

وقد أكدت المبادرة على أن هدفها هو تعزيز الديمقراطية في المنطقة من خلال تدعيم جهود الإصلاح الاقتصادي، وتقوية المجتمع المدني، وتوسيع المشاركة السياسية، وتحديث التعليم، وتمكين المرأة...إلخ، كما تم رصد 29 مليون دولار لإطلاق هذه المبادرة[2].وفي ضوء ما سبق، فإن الهدف من هذا البحث هو رصد وتحليل واقع الغزو الثقافي الأمريكي للمنطقة وموقع قضية الديمقراطية ضمن أجندة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة من منظور الخبرة التاريخية من ناحية، وفي ضوء الأوضاع والتحولات الراهنة التي ترتبت – وستترتب – على الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق من ناحية أخرى. والمقولة الأساسية التي ينطلق منها البحث مفادها أنه في مرحلة ما قبل أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 لم تشكل الديمقراطية في أي وقت من الأوقات هدفاً للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة، بل أن مصالحها قامت على أساس دعم ومساندة نظم تسلطية فردية عديدة بما فيها نظام صدام حسين نفسه، والذي لم تتردد في شن حرب غير أخلاقية وغير شرعية وغير عادلة، على العراق من أجل الإطاحة به، وهو ما يؤكد على أن السياسة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في المنطقة كانت تجسد بشكل صارخ حالة من التناقض بين المبادئ والمصالح، وأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة سواء أكانت جمهورية أو ديمقراطية كثيراً ما ضحت بالمبادئ الديمقراطية من أجل المصالح أو وظفت المبادئ في خدمة المصالح[3].

كما أن الحرب ضد الإرهاب التي تتبناها واشنطن، وحرب الخليج الثالثة التي شنتها ضد العراق قد خلقتا ظروفاً وأوضاعاً من شأنها التأثير سلبا على التطور الديمقراطي في المنطقة، على الأقل خلال المستقبل المنظور، من ناحية، كما أفرزتا تناقضاً جوهرياً بخصوص موقع قضية الديمقراطية في السياسة الأمريكية تجاهها من ناحية أخرى، فإذا كانت إدارة بوش الأبن رأت أن الديمقراطية عامل أساسي لتجفيف منابع التطرف والعنف، وهذا صحيح، فإنها تحتاج في الوقت نفسه إلى الاستمرار في تعاونها مع نظم غير ديمقراطية أو شبه سلطوية من أجل مواصلة تنفيذ حلقات حربها ضد الإرهاب[4]. كما أن الحديث عن بناء نظام ديمقراطي في العراق على أنقاض نظام صدام حسين بحيث يشكل نموذجاً تحتذي به دول المنطقة أو يؤثر فيها حسب نظرية الدومينو على نحو ما سبق ذكره ينطوي

على قدر كبير من التبسيط، ليس لاستحالة بناء الديمقراطية في العراق، ولكن لأن هذه العملية معقدة، ولها معطياتها وشروطها الداخلية التي يتعين توفيرها وإنضاجها، وهو ما يستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً، وبخاصة في دولة مثل العراق تتسم بتعقد تركيبتها العرقية والدينية والطائفية والجغرافية من ناحية، ورسوخ تقاليد وثقافة التسلط والاستبداد فيها من ناحية أخرى.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن عملية بناء الديمقراطية ترتبط في المقام الأول باعتبارات وعوامل داخلية، ففي أغلب تجارب التحول الديمقراطي التي جرت منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين، والتي أطلق عليها صاموئيل هانتينجتون الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي[5]، كان دور العوامل الخارجية ثانوياً أو مساعداً، ونفس الشيء ينطبق على الوطن العربي، خاصة وأن سجل الولايات المتحدة الأمريكية القائم على التدخل عسكرياً من أجل بناء نظم ديمقراطية في مناطق عديدة من العالم منذ بدايات القرن الماضي هو بصفة عامة سجل فقير، أي أن حالات الإخفاق فيه تفوق بكثير حالات النجاح على نحو ما سيأتي ذكره بالتفصيل فيما بعد، كما أن لواشنطن سجلاً طويلاً في دعم نظم تسلطية واستبدادية في العالم العربي. كل ذلك وغيره يؤكد على أن التوجه الجديد للسياسة الأمريكية بشأن قضية الديمقراطية في المنطقة في أعقاب أحداث أيلول إنما يواجه بمعضلة عدم المصداقية .

وتأسيساً على ما سبق، فقد تم تقسيم البحث على النحو التالي :

أولاً : واقع الغزو الثقافي الأمريكي للمنطقة .

ثانياً : موقع قضية الديمقراطية في السياسة الأمريكي تجاه الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث 11/أيلول 2001 .

ثالثاً : تفسير تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث 11/أيلول 2001 .

رابعاً : انعكاسات أحداث 11/أيلول والحرب ضد الإرهاب على السياسة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي .

خامساً : الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق وانعكاساته على التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي .

سادسا : مستقبل التطور الديمقراطي في الوطن العربي : حدود الدور الأمريكي .

أولاً : واقع الغزو الثقافي الأمريكي للمنطقة

يهدف الغزو الثقافي إلى احتلال العقل، بخلاف الغزو العسكري الذي يهدف إلى احتلال الأرض. والغزو الثقافي أكثر خطورة من نظيره العسكري، إذ ييسر الغزو الثقافي عملية الإخضاع الداخلي، مما يبدو وكأنه إلقاء ستارة سوداء للواقع أو تجميل له، فيقبل الإخضاع على أنه شيء آخر لالتباسه بمفاهيم كثيرة تتصل بعمليات التكوين الذاتي مثل النمو والاستقلالية والأصالة والوعي، وبهذا الصدد يقول جوزف ناي : ثمة قوة صارمة تستند إلى قوة اقتصادية وعسكرية، وقوة لينة هي قدرة دولة على حمل دولة أخرى على أن تقول ما تريده من خلال اللجوء إلى ثقافتها وإيديولوجيتها، وإذا كانت ثقافة دول ما لها جاذبية سيكون الآخرون أكثر استعداداً لاتباع قيادتها، فالقوة اللينة بنفس أهمية القوة الصارمة، وبينهما اعتماد متبادل[6]. ولا يزال أمر الغزو الثقافي وأدواته محيراً لدى الكثيرين، إذ لا ترى فئة من الناس انه غزو، فتختار له أسماء أخرى، وتهون فئة أخرى من شأنه على أن الحديث عنه وعن مخاطره وهم كبير، وتروج له فئة ثالثة كوسيلة لتبادل الثقافات باعتبار ذلك تلاقحاً معرفياً وحضارياً يعزز التواصل بين الحضارات الإنسانية، ولا يجدون في هذا الغزو تأثير ثقافة قاهرة في ثقافة مقهورة، وإذا كان الغزو العسكري يستهدف احتلال الأرض، فهو غزو خارجي من أجل الهيمنة السياسية والهيمنة الاقتصادية لدوام نهب مقدرات الشعوب. غير أن الغزو الثقافي هو في حقيقته غزو من الداخل، بدون جيوش غازية، لذا فهو الأكثر خطورة لأنه يضمن بعد ذلك في حالات الضعف الذاتي، دوام الهيمنة على الإدارة، والإمكانات القومية برمتها.

وبالرغم من أن أحداث أيلول كانت بداية لتحول مهم في التاريخ الأمريكي إلا أنها أيضاً هيأت الفرصة وربما عجلت في تنفيذ إستراتيجيات وخيارات كانت معدة أو مدروسة مسبقاً، ويدل على ذلك السلوك الأمريكي والتحركات والتحليلات السابقة لأيلول، ولذلك فأن تقدير الإستراتيجيات الأمريكية القادمة سيكون ترجيحاً لنماذج وإستراتيجيات كانت قائمة بالفعل قبل الأحداث، ومن أهم هذه النماذج : هما دراسة صموئيل هنتغتون الشهيرة جداً "صدام الحضارات" ودراسة فرانسيس فوكوياما الشهيرة أيضاً "نهاية التاريخ" حيث يعتقد صموئيل هنتغتون أن الثقافة والهوية الثقافية التي هي على المستوى العام حضارية هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولذلك فإن أساس الصراع الجديد قائم على تنافس الثقافات والحضارات، ويستشهد بمقولة الرئيس والمفكر التشيكي فاكلاف هافيل : الصراعات الثقافية تتزايد وهي الآن أخطر مما كانت عليه في أي وقت سابق في التاريخ، ويلاحظ أن الصراعات الثقافية والحضارية هي التي تشغل العالم وتهدد بقيام حروب إقليمية وعالمية، فلا أحد يعير الحروب الدائرة في

الصومال ورواندا وبوروندي أهمية، ولكن الصراع في فلسطين والبلقان يشغل العالم ويستدعي تدخلاً كبيراً ومباشراً من القوى والأحلاف العظمى، وكانت الثقافة أساس تقسيم يوغسلافيا ووحدة ألمانيا وتفكك الاتحاد السوفيتي، ويقدم هنتنغتون خمس نتائج رئيسة خلص إليها هي :

1. الثقافة الكونية متعددة الأقطاب والحضارات لم تؤد إلى حضارة كونية ولا تقريب المجتمعات غير الغربية.
2. ميزان القوى بين الحضارات يتغير، فالغرب يتدهور في تأثيره النسبي، والحضارات الآسيوية تبسط قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، والإسلام ينفجر سكانياً مع ما ينتج عن ذلك من عدم استقرار، والحضارات غير الغربية عموماً تعيد تأكيد ثقافتها الخاصة .
3. الدول تتجمع حول الدولة المركز أو دولة القيادة في حضارتها، والجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلى أخرى هي جهود فاشلة .
4. مزاعم الغرب في العالمية تضعه في صراع مع الحضارات وأخطرها مع الإسلام والصين .
5. يعتمد بقاء الغرب على الأمريكيين ولتجنب حرب حضارات كونية يجب على قادة العالم القبول بسياسة دولية متعددة الحضارات وان يتعاونوا للحفاظ عليها[7].

أما فرانسيس فوكوياما فيعتقد أن الصراعات الكبرى في العالم قد انتهت بانتصار نهائي وحاسم للديمقراطية الليبرالية الغربية الرأسمالية، وهذا ما يعنيه بمقولة نهاية التاريخ. فالمجتمعات البشرية وفقا لماركس وهيغل تتطور باستمرار وانتظام ولكن تطورها ليس بلا نهاية، ولكنه يكتمل عندما تجد البشرية الشكل الاجتماعي الذي يشبع حاجاتها الأكثر عمقاً والأكثر أساسية، وقد تحققت هذه النهاية التاريخية وصارت الحضارة الأمريكية والغربية هي آخر ما يمكن للبشرية الوصول إليه. فقد أنهارت الشيوعية وقبلها الفاشية وتتطلع جميع شعوب العالم ودوله لتحقيق النموذج الغربي "الديمقراطية الليبرالية"، وصار هذا النموذج التطلع السياسي الوحيد المتماسك الذي يربط مناطق وثقافات مختلفة في جميع أنحاء الكرة الأرضية، وانتشرت المبادئ الاقتصادية الليبرالية (السوق الحرة) ونجحت في إنتاج مستويات لم يسبق لها مثيل من الازدهار المادي. أن التطبيق الثقافي والإستراتيجي لهذه الرؤية أن العالم كله يجب أن يتبع النموذج الأمريكي، وأن ما عداه هو شر محض وتخلف (معنا أو مع الإرهاب) وأن محاربة هذا النموذج هو محاربة الازدهار والحداثة والديمقراطية، وكانت أحداث أيلول حرباً على طريقة الحياة المتقدمة والانتخاب والتقدم، ومن ثم فإن الحرب الأمريكية في العالم هي دفاع عن قيم التقدم والديمقراطية وملاحقة لأعداء الحضارة[8].

تبدو رؤية فوكوياما مختلفة عن هنتنغتون من ناحية التحليل والتفسير، فالأول لا يرى نموذجاً يمكن التطلع إليه سوى الليبرالية الغربية الأمريكية،و الآخر يعتقد أن ثمة سبع أو ثماني حضارات تتصارع وأن الصين والإسلام يعدان أهم أعداء أمريكا والغرب ولا مفر في النهاية من مواجهة هذا الصراع الحتمي، ولكن التطبيق والمحصلة النهائية متطابقة لديهما، وهكذا فإن جميع السياسات والمواقف الأمريكية مهما بدت لنا نحن العرب والمسلمين والآسيويين قاسية صارمة، فإنها لتعليمنا وتحديثنا وتخليصنا من الأصولية والإرهاب، وهذا هو كنه الإستراتيجيات الأمريكية بعد أحداث 11/أيلول[9].

فلقد تكثف الغزو الثقافي الأمريكي في المنطقة بعد أحداث الحادي عشر من شهر أيلول 2001، وأعلنت كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي أن "رسالة أمريكا الحضارية هي نشر الديمقراطية في العالم الإسلامي". وأطلقت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش "برنامج الإصلاح العربي" الذي أعدته وزارة الخارجية الأميركية ضمن سلسلة البرامج والمشاريع التي تهدف إلى "إعادة تأهيل العالمين العربي والإسلامي وتربيتهما على القيم الديمقراطية وتحسين صورة أميركا لدى عموم العرب والمسلمين"[10]، كما أنشأت وزارة الحرب الأمريكية والبنتاغون جهازاً لتزييف الوعي لدى العرب والمسلمين تحت اسم مكتب "التأثير الإستراتيجي". وتنفيذاً لبرنامج "التأهيل" تم دعوة 50 سيدة عربية في أربعة عشر بلداً إلى الولايات المتحدة ليخضعن لحملة تثقيف في "المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي" و "المعهد الجمهوري" الذي يشرف على الحملات الانتخابية للحزب الحاكم، ونظمت لهن لقاءات مع كبار المسئولين في الإدارة الأمريكية[11]. وفي خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 أيلول 2002 قال الرئيس بوش أن بلاده تعمل على أضعاف الإيديولوجيات في منطقة الشرق الأوسط التي تصدر الإرهاب[12]. والخطاب مهم للغاية لأنه يأتي من رئيس دولة. كذلك ألقى الخطاب في مناسبة دولية مهمة وأمام محفل عالمي وبشكل علني ولم يلقى في مناسبة محدودة أو محلية. وفي السادس من شهر تشرين الثاني 2003 وفي خطاب له أمام المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي، شن الرئيس بوش هجوماً حاداً على "الديكتاتوريات" في منطقة الشرق الأوسط، مؤكداً سعيه لنشر الديمقراطية في العالم عموماً، وفي منطقة الشرق الأوسط على نحو خاص. وبدات الولايات المتحدة حملتها الجديدة على المنطقة العربية باحتلال العراق، وبدأت تتكشف ملامح الأهداف الأمريكية بعيدة المدى والتي على رأسها تغيير معالم المنطقة العربية وفرض القيم الثقافية الأمريكية الجديدة وتغيير منهاج تفكير العقل العربي والإسلامي، حيث يتم تغيير المناهج التعليمية وإشاعة القيم الأميركية في المنطقة، ومحاولة إزالة

العداء النفسي العربي لكل ما هو أميركي وصهيوني . إنه غزو منظم ومبرمج[13]. ولم تعد أساليب الغزو الثقافي الأمريكي للعالم العربي والإسلامي سرية. فمشاهد هذا الغزو مرئية يومياً في الدول العربية وهناك ترويج هائل عبر وسائل الإعلام الدولية لتسويق هذا الغزو وتلميع المشاركين فيه، والمنضمين إلى معسكره وتشويه الرافضين والممانعين وتنقسم موجة الغزو الثقافي إلى قسمين : الأول : ويستهدف النخبة والمثقفين والثاني يستهدف الثقافة الشعبية. وهما وأن افترقا أو تمايزا فإنهما يجتمعان في الهدف والتوجيه. ويلعب الإعلام في كلا الحالتين دوراً مهماً. فهذا النوع من الغزو لا يأتي على ظهر دبابة، بل يفاجئ المواطن العربي داخل بيته ومكتبه وسيارته عبر المذياع أو جهاز التلفزيون أو الصحافة. كإحدى آليات كسب الصراع مع أنتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، إذ اعتبرت الولايات المتحدة أنها انتصرت، وأن صراع النفوذ أنتهى وأن الطريق أمامها لبناء النظام العالمي الجديد قد فتح لأن العالم أصبح بقطب واحد. وبدأت تنفيذ الإجراءات التي تمهد لذلك، وتحت هذا الشعار جرت حلفاءها إلى شن حرب ضد العراق. وقد استخدمت واشنطن منظمة الأمم المتحدة لتشريع حملاتها وخطواتها في العالم بعد أن هيمنت عليها وعلى غيرها من المؤسسات الدولية كمجلس الأمن وصندوق النقد الدولي. وأن كان الاقتصاد هو السلاح الذي أطاح بأسوار دول وجعلها مفتوحة وخاضعة للقطب الأوحد الجديد، إلا أن سلاح الإعلام والثقافة هو الذي يقوم بدور التمهيد واستكمال عملية السيطرة بأضفاء الشرعية المطلوبة عليها وأحلال القناعة بها وأحداث تغييرات فكرية وثقافية تجعل شعوب المنطقة ودولها راضية بالإدارة الدولية الجديدة. وفي سبيل كسب حربها الفكرية في منطقة الشرق الأوسط أنشأت الولايات المتحدة إذاعة "سوا" الأمريكية ومحطة "الحرة" الفضائية اللتان تبثان برامجهما باللغة العربية، وهما موجهتان للعالم العربي يهدفان إلى تحسين صورة الولايات المتحدة وترويج سياساتها. كما بدأت في فترة سابقة للحرب على العراق حملة كبيرة في كافة الأقطار العربية عبر سفاراتها المنتشرة، لتحسين الصورة السلبية التي يحملها العرب تجاهها، خاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية التي دعمت خلالها الولايات المتحدة حليفتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، كما ساعدت الكيان الصهيوني على إطلاق قمر اصطناعي لبث البرامج التلفزيونية عبر القناة الفضائية الإسرائيلية الموجهة للعالم العربي، وتصاعدت المطالب الأمريكية للدول العربية خاصة المملكة العربية السعودية للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة على رأسها تغيير المناهج الدراسية كون تلك المناهج – من وجهة نظر واشنطن – تساعد على نشر ثقافة الإرهاب، كما طالبت باحترام حقوق الانسان وحقوق المرأة.(14)

وتشجيع ودعم الأقليات في بعض الدول العربية (مصر والسودان ولبنان والمغرب) بهدف إشعال فتنة عرقية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تمزيق هذه الدول وتحولها إلى كيانات صغيرة. حيث يسعى الغرب بقيادة الولايات المتحدة لأن يفرض على الدول العربية المعركة الثقافية والفكرية بحسب أساليبه وبدون مقدمات، وتحت غطاء نشر الديمقراطية وحماية حقوق الأقليات واحترام حقوق الإنسان[15].

ثانياً : موقع قضية الديمقراطية في السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في مرحلة ما قبل 11/أيلول 2001 .

على الرغم من الدور الملحوظ الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في دعم قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي منذ سبعينيات القرن العشرين في العديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوروبا وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة[16]، إلا أنه من المؤكد أن قضية الديمقراطية لم تأت قط ضمن أولويات السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث أيلول، وإن جاءت فقد كان ذلك بصورة هامشية وظرفية ولاعتبارات براجماتية، وهو أمر تؤكده الخبرة التاريخية للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة، كما أكد عليه مسؤولون أمريكيون سابقون وحاليون (في إدارة بوش الإبن). فعلى سبيل المثال، أكد مارتن انديك الذي شغل في السابق عدة مناصب رسمية على ان إدارة الرئيس كلينتون قد قامت بترتيب صفقة مع حلفائها ظلت قائمة بشكل أو بآخر حتى 11 أيلول 2001، وقد قامت على أساس أن تمنح الدول العربية المعتدلة القواعد والتسهيلات للقوات الأمريكية على احتواء الدول المارقة، وتدعم كذلك جهود واشنطن لإيجاد تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي، مقابل أن تحجم واشنطن عن ممارسة أي ضغوط حقيقية على هذه الدول من أجل التغيير الديمقراطي[17]،وهذا مافعلته مصرحسني مبارك تجاه العراق والسودان وسوريا. كما أكد ريتشاد هاس، مدير قسم التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية (في إدارة بوش الابن) في خطاب له أمام مجلس العلاقات الخارجية في 2002/12/24 على أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، الجمهورية والديمقراطية على حد سواء، لم تجعل من الديمقراطية أولوية بشكل كاف في العديد من أجزاء العالم الإسلامي، وعلى الأخص العالم العربي. ففي بعض الأحيان تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية النظر بتعمق في الأعمال الداخلية للبلدان لصالح تأمين تدفق متواصل من النفط، ولكبح التوسع السوفيتي والعراقي والإيراني، وللتعامل مع القضايا المتصلة بالنزاع العربي – الإسرائيلي، ومقاومة الشيوعية في شرق آسيا، أو تأمين حق الحصول على القواعد لقواتنا العسكرية. وهكذا، ولإهمالنا تقديم المساعدة

لتعزيز المسار التدريجي نحو الديمقراطية في العديد من علاقاتنا الهامة – بخلقنا ما يمكن تسميته بالاستثناء الديمقراطي – فاتتنا فرصة مساعدة تلك البلدان لكي تصبح أكثر استقرارا، وأكثر أزدهاراً، وأكثر سلاماً وأكثر تكيفاً مع ضغوطات عالم في طور التعولم[18].

وفي ضوء ما سبق، يمكن سرد العديد من المظاهر والممارسات التي تؤكد على تجاهل أمريكا لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية في مرحلة ما قبل أحداث أيلول، ومنها ما يلي :

1. دعم ومساندة نظم تسلطية استبدادية وغض الطرف من ممارساتها المنافية لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان طالما تتفق والمصالح الأمريكية سواء في مقاومة المد الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة، أو تأمين استمرار ضخ النفط بأسعار معقولة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، أو تقديم تسهيلات وقواعد عسكرية لها في المنطقة، فضلاً عن عقد صفقات ضخمة لشراء الأسلحة منها. ولذلك يلاحظ أن الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية أو الموالية لها في المنطقة هي في الغالب محكومة بنظم غير ديمقراطية أو شبه ديمقراطية (تأخذ بالتعددية السياسية المقيدة)[19] .رغم تجاهل واشنطن لقضية الديمقراطية في الدول الحليفة أو الموالية لها في المنطقة، إلا أنها استخدمتها في بعض الفترات كورقة للضغط على الدول التي تتسم علاقاتها معها بالتوتر أو العداء كما هو الحال بالنسبة لعراق صدام حسين في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، وليبيا، والسودان في ظل حكم البشير – الترابي ... إلخ، وهو ما يؤكد على أن طرح واشنطن لقضية الديمقراطية في وجه هذه الدول هو طرح براجماتي يقوم على معايير مزدوجة وسياسة الكيل بمكيالين ولا يعبر عن التزام مبدئي بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهي ظلت تتجاهل الممارسات التسلطية والاستبدادية للنظم الحليفة والموالية لها، وترفع كارت الديمقراطية في مواجهة الدول التي لا تقع ضمن هذه الفئة.
2. في إطار تجاهلها لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تجاهل الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والتي تعددت أشكالها وأساليبها على نحو يتنافى مع أبسط قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل أن استمرار إسرائيل في هذه الممارسات يرتكز في جانب هام منه على الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الذي تلقته – وتتلقاه – من الولايات المتحدة الأمريكية، التي أكدت – وتؤكد – دوماً التزامها بأمن إسرائيل وضمان استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة. [20] وإن موقف القبول الضمني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للإجراء الذي أتخذه الجيش في الجزائر في مطلع عام 1992 عندما أجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة وألغى الانتخابات البرلمانية التي

حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزاً كبيراً خلال جولتها الأولى، مما جعلها مؤهلة لتشكيل الحكومة في حالة إتمام الجولة الثانية من الانتخابات، إنما هو نموذج آخر يكشف عن عدم التزام واشنطن بقضية الديمقراطية في المنطقة. ورغم أن الموقف الأمريكي حيال الأزمة الجزائرية قد طرأ عليه بعض التغيير في فترات تالية، فالمؤكد أن الإدارة الأمريكية لم تدن وقف المسلسل الديمقراطي في الجزائر، بل لم تحتج على ذلك، وهو ما يعني من الناحية العملية عدم قبولها بديمقراطية تأتي بالإسلاميين إلى السلطة في دولة عربية. وعموماً فإن موقف واشنطن من الانتخابات الجزائرية المقصودة إنما جاء في إطار سياسة عامة دأبت على ممارستها ومفادها الصمت عن المخالفات والانتهاكات الانتخابية وغير الانتخابية التي ترتكبها النظم الموالية لها في المنطقة[21].

3. في إطار غياب أو تدني موقع قضية الديمقراطية ضمن أولويات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، فالملاحظ أن السياسات الاقتصادية لواشنطن تجاهها، إنما صبت – وتصب – في نفس الاتجاه، ويبرز ذلك من خلال عدة عناصر:

أولها : حدود تأثير المساعدات الاقتصادية الأمريكية لبعض دول المنطقة في تحقيق التنمية في هذه الدول، وذلك باعتبار أن التنمية تمثل عنصراً هاماً لتسريع عملية التحول الديمقراطي وترسيخ النظم الديمقراطية. ومع الأخذ في الاعتبار حقيقة المعوقات الداخلية للتنمية في الدول العربية، فإن خبرات الدول العربية التي تتلقى مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية مثل مصر والأردن تؤكد على أن هذه المساعدات لم تسهم في تحقيق التنمية، وذلك لاعتبارات عديدة تتعلق بالشروط السياسية والاقتصادية والقيود الفنية والإدارية المرتبطة بها، بل إنه كثيراً ما أكد باحثون ومسؤولون مصريون على أن جزءاً هاماً من المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر يعود ثانية، ومن خلال قنوات عديدة، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن الضغوط التي تمارسها واشنطن على مصر من آن إلى آخر باستخدام ورقة المعونة، مما دفع كثيراً من المثقفين والقوى السياسية إلى المطالبة بالخروج من دائرة الإذلال المفروضة على مصر بسبب المعونة الأمريكية مع البحث عن بدائل لهذه المعونة، خاصة وأن مصر تستطيع أن تعيش بدونها[22]. وكل ذلك وغيره يؤكد على أن المعونة الأمريكية لكل من مصر والأردن ترتبط أساساً بهدف السلام والتطبيع مع إسرائيل أكثر من ارتباطها بملف تحقيق التنمية من أجل الديمقراطية، ولذا فهي معونة مسيسة إلى حد كبير.

وثانيها : أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت – وتدفع – من خلال أساليب عديدة في اتجاه تبني النظم العربية لسياسات الإصلاح الاقتصادي المعروفة بسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والتي تمثل سياسات الخصحصة مكوناً رئيسياً فيها، وكثيراً ما وظفت مؤسسات التمويل الدولية التي تحظى فيها بنفوذ كبير مثل صندوق النقد الدولي وغيره من أجل ممارسة الضغوط على هذه الدول لتبني السياسات المذكورة. وقد أكدت تجارب الدول التي طبقت هذه السياسات على أن بعض النتائج الإيجابية التي ترتبت عليها على صعيد عملية التثبيت الاقتصادي كان بثمن اجتماعي فادح تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودو الدخل، حيث أسهمت هذه السياسات في زيادة معدلات البطالة والفساد، وزيادة حدة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في عديد من الحالات، مما أوجد ظروفاً مواتية لتنامي ظواهر الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، الأمر الذي دفع النظم الحاكمة في العديد من الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية لتمرير سياسات الإصلاح الاقتصادي التي لا تحظى بالشعبية من ناحية، ومواجهة التظاهرات وأعمال الاحتجاج الجماعي التي اندلعت ضدها، والتي دأبت الأدبيات على وصفها بـ اضطرابات صندوق النقد من ناحية أخرى، وهو ما أثر – ويؤثر – سلباً على عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. ولعل ما حدث في دول مثل مصر واليمن والأردن والمغرب والجزائر وغيرها من جراء هذه السياسات ليس بعيداً عن الأذهان[23].

وثالثها : أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل إحدى القوى الرئيسية المحركة لعملية العولمة بأبعادها الاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية والثقافية، ومن المعروف أن لهذه العملية تأثيراتها وتداعياتها السلبية (القائمة والمحتملة) على الاقتصادات والمجتمعات العربية، وبخاصة في ظل عجز الدول العربية عن تبني سياسات فعالة للتعامل معها بما يمكنها من الاستفادة من إيجابياتها وتقليص سلبياتها. وفي ضوء ذلك، يمكن القول : أنه إذا كانت العولمة في مجالات الاتصالات والمعلومات تسهم بشكل أو بآخر في إضعاف قدرة النظم التسلطية على احتكار مصادر المعلومات، كما تمكن بعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني من الاتصال بالعالم الخارجي بيسر وسهولة، مما يساعد على تقويتها، إلا أن العولمة في مجالات الاقتصاد والمال تسهم في زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وبخاصة في ظل عدم او ضعف قدرة الدول العربية على التعامل مع الاقتصاد المعولم والاستفادة منه، كما أن العولمة في مجال الثقافة تسهم في تغذية النزعات القومية

والدينية والانتماءات الأولية نظراً لطغيان المكون الثقافي الأمريكي عليها، مما يجعل العولمة في نظر البعض مرادفاً للأمركة، وهو ما يسهم في التحليل الأخير في زيادة مظاهر الاحتقان السياسي والاجتماعي في الدول المعنية، ويخلق ظروفاً غير مواتية للتحول الديمقراطي[24].

ثالثاً : تفسير تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث أحداث 11/أيلول 2001 .

هناك أربع قضايا أساسية يمكن في إطارها تفسير تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث الحادي عشر من أيلول : أولى هذه القضايا، هي محاربة المد الشيوعي في المنطقة. وثانيها، سهولة التعامل مع نظم غير ديمقراطية بشأن تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وبخاصة فيما يتعلق بالنفط والقواعد والتسهيلات العسكرية وصفقات الأسلحة الضخمة، وثالثها، الإسلام والحركات الإسلامية المسيسة، ورابعها، إسرائيل والصراع العربي – الإسرائيلي[25].

1. محاربة المد الشيوعي :

لقد كان من أبزر أهداف السياسة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة هو محاربة المد الشيوعي ومحاصرته في العالم بصفة عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. وفي هذا الإطار، دأبت واشنطن على تقديم الدعم والمساندة للدول الحليفة والموالية لها والتي تعارض الشيوعية بغض النظر عن طبيعة نظمها السياسية وعما إذا كانت ديمقراطية أم دكتاتورية، وهو ما يعني أن طبيعة النظام السياسي لم تكن محدداً لسياسة واشنطن تجاه الدول الأخرى، بل إن موقف هذا النظام أو ذاك من الاتحاد السوفيتي (السابق) هو الأساس. ولقد توقع البعض أن نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي سوف يسهمان في تحرير الديمقراطية الامريكية من الحاجة الى دعم نظم سلطوية لمجرد عدائها للمد الشيوعي، مما يسهم في تعزيز الديمقراطية في المنطقة العربية[26]، إلا أن ذلك لم يتحقق لاعتبار أساسي مفاده أن تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية ضمن أولويات سياستها في المنطقة لم يرتبط بهدف محاربة المد الشيوعي فحسب، بل إنه ارتبط أيضاً بأهداف وقضايا أخرى على نحو ما سيأتي ذكره .

2. سهولة التعامل مع نظم غير ديمقراطية بشأن تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة :

لقد اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل بسهولة ويسر مع نظم عربية غير ديمقراطية تقوم على شخصانية السلطة، وغياب او ضعف آليات المراقبة والمساءلة والمحاسبة للسلطة، وبخاصة فيما تتخذه من قرارات تتصل بالمصالح الأمريكية في النفط وصفقات الأسلحة والحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية ومخازن للسلاح ... إلخ، حيث لا تعرف هذه النظم التعقيدات القانونية والسياسية والإجرائية المرتبطة بعملية اتخاذ القرارات والسياسات في النظم الديمقراطية، والتي تضع قيوداً على سلطات وصلاحيات الحكام. ومن هنا فإن واشنطن لم تتحمس لوجود نظم ديمقراطية حقيقية في الدول الموالية لها والتي تربطها بها علاقات وثيقة، ولذلك فإن تأمين استمرار هذه النظم وضمان استقرارها، أي الحفاظ على الوضع القائم، شكل اولوية في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة[27]، مما جعل واشنطن تتوجس من احتمال ان يترتب على أية عملية تحول ديمقراطي حقيقي حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي وبخاصة خلال المراحل الأولى، أو تغيير نظم موالية لها من خلال صناديق الاقتراع، مما يؤثر بالسلب على المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة العربية، ولذلك فقد فضلت تأمين هذه المصالح في ظل نظم تسلطية أو شبه تسلطية على دعم عملية تحول ديمقراطي قد تفضي إلى نتائج غير مضمونة من منظور المصالح الأمريكية .

3. الإسلام والحركات الإسلامية المسيسة :

لا شك في أن موضوع الإسلام والحركات الإسلامية المسيسة قد شكل أحد العوامل الهامة في تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية، فقد ظلت تتحسب من احتمالات أن تؤدي عملية تطبيق الديمقراطية بصورة حقيقية في بعض دول المنطقة إلى وصول بعض التنظيمات الإسلامية إلى السلطة أو على الأقل تعظيم دورها فيها. ومن المعروف أن مواقف الحركات الإسلامية تجاه المصالح الأمريكية في المنطقة الأقل تتراوح ما بين الرفض والتحفظ وبخاصة في ظل الانحياز الأمريكي المطلق لصالح إسرائيل، والتزام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأمنها وبضمان استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة. كما أن الحركات المعنية ترفض تبعية النظم الحاكمة في العالم الإسلامي للولايات المتحدة الأمريكية وللغرب عموماً. ونظراً لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت استمرار نظم غير ديمقراطية تضمن في ظلها وبفضلها تأمين وحماية مصالحها على نظم ديمقراطية قد تتأثر في ظلها هذه المصالح بشكل

سلبي، أو قد تأتي بإسلاميين إلى سدة الحكم، ولذلك فهي لم تتردد في التضحية بالمبادئ الديمقراطية لحساب المصالح[28].

4. إسرائيل والصراع العربي – الإسرائيلي :

تعتبر إسرائيل والصراع العربي – الإسرائيلي من الأسباب الرئيسية لعدم اكتراث الولايات المتحدة بقضية الديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث أيلول، فالدول التي وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل بوساطة أمريكية أو في ظل دور أمريكي بارز مثل مصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، كانت بحاجة إلى إجراءات غير ديمقراطية حتى تمرر هذه الاتفاقيات التي قوبلت بمعارضة شديدة من قبل قوى فاعلة ومؤثرة في الداخل. وفي هذا السياق، حثت واشنطن النظم المعنية على اتخاذ إجراءات قمعية ضد هذه القوى، وغضت الطرف عن ممارساتها اللاديمقراطية ضدها، ومن هنا كان السلام المدعوم أمريكياً على حساب الديمقراطية والانفتاح السياسي وحقوق الإنسان في الدول العربية التي انخرطت في هذا الطريق، حيث أصدرت النظم الحاكمة فيها الكثير من القوانين والقرارات المقيدة للحقوق والحريات وبخاصة حريات الرأي والتعبير والتظاهر، ناهيك عن عمليات الاعتقال والمضايقات الأمنية والسياسية التي استهدفت المعارضين لاتفاقيات السلام وعمليات التطبيع مع إسرائيل. وفي هذا السياق، فقد كان للسلطة الوطنية الفلسطينية نصيب كبير من الضغوط الأمريكية من أجل تصعيد إجراءاتها الأمنية ضد قوى المعارضة وبخاصة حركتي حماس والجهاد، الأمر الذي كاد ان يؤدي في غير مرة إلى اندلاع حرب أهلية فلسطينية[29].

ولكن إذا كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة قد تجاهلت قضية الديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث أيلول على نحو ما سبق ذكره، إلا أن بعض الباحثين والخبراء الأمريكيين وغيرهم قد تنبهوا إلى خطورة هذا المنحى على المصالح الأمريكية في المنطقة، وراحوا يطالبون الإدارة الأمريكية بدعم عملية التطور الديمقراطي الحقيقي في المنطقة العربية ودفع النظم الحاكمة لاتخاذ خطوات جادة على هذا الطريق باعتباره المدخل الرئيسي الذي يضمن تحقيق الاستقرار وضمان المصالح الأمريكية في هذه المنطقة على المدى الطويل، بل أكد البعض على ضرورة أن تغير واشنطن نظرتها وسياستها تجاه الحركات الإسلامية المُسيسة المعتدلة بحيث يتم فتح قنوات اتصال معها تحسباً لاحتمال وصولها إلى السلطة في هذه الدولة أو تلك. وهناك من طالب الولايات المتحدة الأمريكية صراحة بأن تتعلم كيف تتعامل مع نظام إسلامي وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية[30]، ثم جاءت أحداث أيلول لتطرح تساؤلات وإشكاليات جديدة حول هذه القضية.

رابعاً : انعكاسات أحداث أيلول والحرب ضد الإرهاب على السياسة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي

شكلت أحداث 11 أيلول 2001عاملاً أساسياً لظهور حقبة جديدة من تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط، فبعد شهرين من الهجمات، قالت باولا دوبرانسكي وكيلة وزارة الشؤون الخارجية "أن تقدم حقوق الإنسان والديمقراطية هما وقود حربنا على الإرهاب". وبالرغم من هذا التاكيد إلا أنه يمكن القول أن أحداث أيلول قد أدت إلى بروز اتجاهين متعارضين في السياسة الأمريكية بشأن قضية الديمقراطية في العالمين العربي الإسلامي، فمن ناحية، أعلنت الإدارة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب، وهي حرب ستكون طويلة وممتدة ومتعددة الوسائل والأساليب حسب التعريف الأمريكي لها، ومن أجل تنفيذ هذه الحرب، فقد أثبتت الأحداث أن واشنطن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية، فضلاً عن التعاون مع نظم سلطوية أو شبه سلطوية في آسيا والشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، فإن بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية خلصوا إلى قناعة مفادها أن غياب الديمقراطية يسهم بشكل أساسي في خلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف والإرهاب في العالمين العربي والإسلامي، وأن علاقة واشنطن ببعض النظم غير الديمقراطية في هذه المنطقة، أو بالأحرى دعمها لها يعزز من مشاعر الكراهية والعداء للولايات المتحدة الأمريكية، ويجعل العناصر الإرهابية تستهدف مصالحها ورعاياها، ومن هنا، فإن القضاء على التطرف والإرهاب إنما يتوقف في جانب هام منه على نشر وتعزيز الديمقراطية في المنطقة[31]. ولكن على الرغم من بروز موضوع الديمقراطية في الوطن العربي في الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي في مرحلة ما بعد أحداث أيلول، إلا أنه لم يتم ترجمة ذلك إلى سياسات وخطط فاعلة ومؤثرة على أرض الواقع، خاصة وأن عملية بناء الديمقراطية تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً، وهو ما تبلور بوضوح في المبلغ المتواضع الذي اعتمدته واشنطن لتمويل إطلاق مبادرة الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية بشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكية باول في كانون أول (2002)، والبالغ 29 مليون دولار. وبالمقابل، فإن سياسات وممارسات الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث أيلول قد أوجدت ظروفاً ومعطيات من شأنها الإضرار بقضية الديمقراطية في الوطن العربي من ناحية، كما أنها سوف تؤدي إلى استمرار هذه القضية على هامش اولويات السياسة الأمريكية تجاهه، على الأقل خلال المستقبل المنظور، من ناحية أخرى.

ومن هذه الظروف والمعطيات ما يلي :

1. أن هدف محاربة الإرهاب أصبح هو المحدد الرئيسي للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول، ولذلك أصبحت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الأخرى محكومة في المقام الأول بدرجة تأييدها لها في حملتها ضد الإرهاب، وليس بدرجة ديمقراطية النظم الحاكمة في هذه الدول، مما يعني أن واشنطن مستعدة للتعاون مع نظم تسلطية أو شبه تسلطية، طالما تؤيد توجهاتها وسياساتها ضد الإرهاب، وهو ما حدث بالفعل على أرض الواقع، حيث لم تجد غضاضة في التعاون مع النظم الحاكمة في دول مثل باكستان وكازاخستان واوزبكستان، وعديد من الدول العربية التي لا يمكن بحال من الأحوال القول بأنها محكومة من قبل نظم ديمقراطية[32])فضلا عن ذلك الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الامريكية انطوت على تقييد لبعض الحريات المدنية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، مما شكل مساساً بجوهر وآليات النظام الديمقراطي الأمريكي. وحسب بعض الدراسات فإن قانون مكافحة الإرهاب رقم (56) للكونجرس (107) الصادر في تشرين الاول 2001، والمعروف بقانون حب الوطن يعتبر من أبرز القوانين التي صدرت في هذا السياق، حيث وسع من صلاحيات أجهزة الأمن والأجهزة التنفيذية بصفة عامة، مما تترتب عليه تقييد ممارسة بعض الحقوق والحريات المدنية، خاصة وأن القرارات التنفيذية التي صدرت في إطار هذا القانون قد أضافت المزيد من القيود سواء فيما يتعلق بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة الأجانب المتورطين في أعمال إرهابية، أو التنصت على الاتصالات بين المعتقلين ووكلائهم من المحاميين، أو تأجيل تنفيذ الأحكام القضائية بالإفراج عن المعتقلين من المهاجرين إذا ما رأت وكالة الهجرة الأمريكية أنهم يمثلون خطراً على المجتمع، أو يخشى من هروبهم إلى خارج البلاد، وهو ما يشكل نوعاً من الالتفاف حول أحكام القضاء وتهميشه[33]، وقد أثارت هذه التطورات والممارسات ردود أفعال واسعة النطاق من قبل جماعات ومنظمات حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، وهو الأمر الذي دفع البعض إلى المطالبة بتطوير صيغ قانونية ومؤسسية تضمن تحقيق نوع من التوازن بين حماية الحريات المدنية من ناحية، وتمكين أجهزة الدولة من مواجهة التهديدات الإرهابية وغيرها من التهديدات المستجدة التي تقوم بتوظيف بعض مخرجات التكنولوجيا الحديثة من ناحية أخرى وفي ضوء ذلك فإنه لا ينتظر من الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل في مثل هذه الظروف بصورة جدية وحقيقية من أجل تأسيس وتعزيز الديمقراطية في دول أخرى[34].

2. إن النظم الحاكمة في العديد من الدول العربية والآسيوية اتخذت من شعار الحرب ضد الإرهاب ذريعة لتشديد قبضتها على الحياة السياسية وتصفية الحسابات مع خصومها السياسيين، وهو ما ظهر بوضوح في القوانين والقرارات التي أصدرتها هذه النظم، والإجراءات التي اتخذتها في حق بعض قوى وفصائل المعارضة، وقد أكد تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2002 على هذه المسألة بوضوح، حيث رصد الكثير من مظاهر التراجع في سجل حقوق الإنسان في عديد من دول العالم، بما في ذلك دول عربية معروفة بسجلها السيء قبل أحداث أيلول وهو ما يعني أن الأمور فيها أصبحت أكثر سوءاً.
3. إن الإدارة الأمريكية تطالب دولاً عديدة منها دول عربية وإسلامية باتخاذ إجراءات قسرية ضد جماعات وتنظيمات تعتبرها واشنطن إرهابية، والمشكلة أن بعض هذه التنظيمات مشروعة ومعترف بها من قبل النظم الحاكمة، بل ولها تمثيل في البرلمان كما هو الحال بالنسبة لحزب الله في لبنان، وبهذا المعنى فإن واشنطن لا تقيم وزناً لأسس الشرعية السياسية في الدول الأخرى، كما أن إقدام النظم المعنية على تنفيذ مطالب واشنطن بشأن التحرك ضد تنظيمات مشروعة من شأنه خلق مشكلات وصراعات داخلية في هذه الدول، قد تصل إلى حد الحرب الأهلية في بعض الحالات، الأمر الذي يجعل كيان الدولة ذاته مهدداً، مما يضر في التحليل الأخير بقضية الديمقراطية وإمكانيات التحول الديمقراطي في هذه الدول[35].

وفي ضوء ما سبق، فقد طالب العديد من الخبراء والباحثين الإدارة الأمريكية – في أعقاب أحداث أيلول – بضرورة التحرك على عدة مستويات من أجل محاصرة ظواهر التطرف والعنف والكراهية للولايات المتحدة الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي.وفي هذا السياق اكد البعض على اهمية مراجعة اسس السياسة الخارجية الامريكية وبخاصة فيما يتعلق باستخدام القوة والتهديد باستخدامها، وفرض العقوبات على دول أخرى، والانسحاب من المعاهدات الدولية ... ألخ[36].

وفي هذا السياق، خلصت دراسة لـ مارتن إنديك، الذي شغل في السابق عدة مناصب رسمية، خلصت إلى نتيجة أساسية مفادها ان السبب الرئيس الذي يجعل الولايات المتحدة مضطرة لمجرد المحاولة السياسية والاقتصادية هو أنه لا يوجد أمام واشنطن إلا خيارات أخرى قليلة ومحددة. فإذا سمحت بعودة الأمور إلى ما كانت عليه، كما فعلت بعد حرب الخليج الثانية، فإنها ستحصد ليس بذور دمارها في الشرق الأوسط فحسب، ولكن دمار حلفائها في المنطقة أيضاً[37].

وبالاعتماد على أربع محاضرات لكل من السفير ريتشارد هاس التي ألقيت في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في 2002/12/4، وكلمة وزير الخارجية السابق (كولن باول) التي ألقاها في مؤسسة التراث بواشنطن في 2002/12/12 وكلمة السفير وليم بيرنز التي ألقاها في مركز دراسات الإسلام والديمقراطية في 2003/5/16 وكلمة الرئيس بوش الابن التي ألقاها في احتفالية مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية في 2003/11/6 تبلور الخطاب الأمريكي للإصلاح والديمقراطية. والذين أكدوا فيه على النقاط التالية :

1. التأكيد على الحرية .
2. إنهاء الاستثنائية للشرق الأوسط .
3. الاعتراف بالتنوع والخصوصية .
4. التغيير تدريجي ولكن حقيقي .
5. الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج ولكن يمكن مساعدتها .
6. إمكان التعامل مع الإسلاميين المعتدلين .

خامساً : الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق وانعكاساته القائمة والمحتملة على التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي

في سياق التحضير للحرب ضد العراق، راحت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2002 تدق على نغمة ضرورة تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي في المنطقة العربية، والترويج لمقولة أن هدفها من شن حرب ضد العراق هو نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتغيير نظام صدام حسين واستبداله بنظام ديمقراطي، بحيث يصبح نموذجاً وقدوة للديمقراطية في المنطقة على نحو ما سبق ذكره. وفي هذا الإطار، طرح وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في كانون الأول 2002 مبادرة بعنوان الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنوات القادمة، والهدف الرئيسي للمبادرة هو الترويج للديمقراطية وتدعيم ومساندة عملية التحول الديمقراطي في المنطقة من خلال المساهمة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، وتحديث التعليم، وتقوية المجتمع المدني، وتمكين المرأة، وزيادة الفرص المتاحة للشباب، وتعزيز عملية الإصلاح السياسي. وقد طرحت المبادرة برامج محددة لتحقيق هذه الأهداف، كما تم اعتماد مبلغ 29 مليون دولار للبدء في تنفيذ هذه البرامج، وقد تباينت ردود الأفعال العربية، الحكومية وغير الحكومية، حيال هذه المبادرة، فهناك من رفضها معتبراً إياها تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول العربية، ومجرد غطاء سياسي لأهداف أمريكية أخرى تجاه

المنطقة، وهناك من قبلها على اعتبار أنها مدخل لتعزيز الإصلاح السياسي والديمقراطي في الوطن العربي في ظل ضعف القوى الداخلية المؤهلة لدفع هذه العملية، وهناك من قبلها مع بعض التحفظات[38].

وبغض النظر عن التباين في ردود الأفعال العربية حيال مبادرة الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية، فإن هناك عدة قضايا يمكن طرحها بشأنها،و لكن قبل التطرق إلى هذه القضايا ثمة حقيقة هامة يتعين التأكيد عليها، وهي أن الدول العربية تعاني بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من شيوع ظواهر التسلط والاستبداد، حيث لا تزال محكومة بنظم اوتوقراطية غير ديمقراطية أو بنظم شبه سلطوية تأخذ بدرجات من الانفتاح السياسي وبأشكال من التعددية السياسية المقيدة، مما يجعل الوطن العربي أقل مناطق العالم من حيث درجة التطور على طريق المشاركة السياسية والديمقراطية، بل أن هناك من يعتبره بمثابة الاستثناء في موجة التحول الديمقراطي التي تجتاح العالم منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين[39]، ولذلك فإنه لا يمكن مقاربة المبادرة المعنية من زاوية رفض الأساس الذي تقوم عليه وهو المطالبة بضرورة تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي وتعزيز المساعي الرامية إلى ذلك، فهذا مطلب شعبي وقومي في العالم العربي، وكثيراً ما طرحه مثقفون عرب وتيارات وتنظيمات حزبية ونقابية ومهنية وجمعيات ومراكز لحقوق الإنسان في الوطن العربي قبل أن تطرحه الإدارة الأمريكية، وذلك من منطلق الاقتناع بأن الديمقراطية تأتي في مقدمة المتطلبات الرئيسية لتمكين الوطن العربي من الخروج من المأزق التاريخي الذي يمر به وحالة التردي والتراجع التي يعيشها، سواء على الصعيد الوطني (القطري)، او على صعيد العلاقات العربية – العربية، أو على صعيد موقعه في النظام العالمي.

وفي ضوء ما سبق، يمكن طرح ومناقشة ثلاث قضايا هامة : أولاها، توقيت مبادرة الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية ومغزى الاهتمام الأمريكي المفاجئ بقضية الديمقراطية في الوطن العربي، وثانيها، إمكانية تأسيس نظام ديمقراطي في العراق على أنقاض نظام صدام بحيث يشكل نموذجً تحتذي به الدول الأخرى في مجال الديمقراطية حسب التصور الأمريكي، وثالثها، انعكاسات الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق على قضية الديمقراطية في الوطن العربي.

ففيما يتعلق بالمبادرة إن توقيتها جاء متزامنا مع تصعيد الإدارة الأمريكية في حملتها الرامية إلى شن حرب على العراق، وبذلك يبدو الأمر وكأن هذه الإدارة التقطت إحدى القضايا ذات التأييد الشعبي، والتي يصعب التشكيك في أهميتها وجدواها باعتبارها تنطوي على أهداف نبيلة، وراحت تطرحها كأحد أهدافها في المنطقة. وفي هذا السياق، اعتبرت ان بناء نموذج ديمقراطي في

العراق في مرحلة ما بعد الإطاحة بنظام صدام حسين سوف يشكل عنصراً هاماً في نشر الديمقراطية والتحديث في الوطن العربي، ولكن حتى وإن كان قد حدث تغيير في رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في الوطن العربي على أثر تداعيات أحداث أيلول، فإن ذلك لم يغطي على أهدافها الحقيقية من الحرب ضد العراق التي اندلعت في 2003/3/20، وانتهت بالإطاحة بنظام صدام حسين، ووقوع العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي – البريطاني. وبغض النظر عن المبررات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية لتسويغ الحرب ضد العراق، فالمؤكد أن أهداف هذه الحرب هي أبعد من موضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية، أو تأسيس نظام ديمقراطي في العراق على أنقاض نظام صدام حسين، وهذا ليس اكتشافاً، بل هو أمر أكدته تصريحات لمسؤولين أمريكيين، كما أكدته ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية بعد الإطاحة بنظام صدام[40]، وقد طالبت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية في 17 حزيران 2004 الرئيس بوش بالاعتذار إلى الشعب الأمريكي في مقال افتتاحي لها وقالت : أن الحجج التي قدمها بوش لإقناع الأمريكيين بدعم غزو العراق كانت واهية وغير صحيحة وخاصة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وعلاقته بمنظمة القاعدة. وقد جاءت هذه المطالبة بعد توصل اللجنة المستقلة التي شكلها الكونغرس الأمريكي إلى عدم صدق إدعاءات الإدارة الأمريكية بشأن العراق[41] ، وفي ضوء ما سبق، فإن هدف تأسيس الديمقراطية في العراق كمقدمة لنشر الديمقراطية في الوطن العربي الذي تروج له واشنطن يتعين النظر إليه في ضوء أهدافها الحقيقية من الحرب ضد العراق، خاصة وأن مبادرة الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية اعتمدت مبلغ 29 مليون دولار لتمويل برامجها في المنطقة، وبالطبع فإن هذا المبلغ الهزيل، فهو مبلغ أقل من ثمن طائرة حديثة أو صاروخ حديث، وبالتالي لا يساوي شيئاً مقارنة بالمتطلبات المادية اللازمة لإيجاد وتدعيم المقومات والعناصر التي من شأنها تعزيز عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي مثل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين التعليم، ونشر ثقافة الديمقراطية، وتدعيم قوى وتنظيمات المجتمع المدني، كما أنه مبلغ متواضع جداً مقارنة بمشروع مارشال الذي خصص لإعادة أعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، ولذلك راح البعض يتحدث بشيء من التهكم عن الديمقراطية الرخيصة التي ترغب واشنطن في إقامتها في المنطقة.

إمكانية تأسيس نظام ديمقراطي في العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين:

إن الترويج لمقولة تأسيس نظام ديمقراطي في العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين بحيث يكون نموذجاً يقتدى به في المنطقة تنطوي على تبسيط للأمور وتجاهل لكثير من المعطيات

الهامة ذات الصلة بهذا الموضوع، خاصة وأن التطورات التي أعقبت الإطاحة بنظام صدام حسين تؤكد أن هدف تحرير العراق من هذا النظام الشمولي كان من بين الذرائع التي طرحتها واشنطن لتسويغ الحرب والتغطية على أهدافها الحقيقية من ورائها على نحو ما سبق ذكره، ولذلك راحت تكرس من دورها كقوة احتلال في العراق، وبخاصة بعد أن حصلت على القرار رقم (1483) الصادر عن مجلس الأمن في 2003/5/22، والذي يضفي شرعية دولية على هذا الاحتلال، ويطلق يد أمريكا وبريطانيا في إدارة شؤون العراق وثرواته. وهكذا تم استبدال نظام صدام حسين باحتلال أجنبي لا أحد يستطيع أن يتكهن بأهدافه. وبشكل واضح يتعين القول : إنه إذا كانت الإطاحة بنظام صدام حسين تمثل مصلحة أكيدة للشعب العراقي الذي عانى كثيراً من الممارسات الوحشية والخرقاء لهذا النظام، إلا أن بديل بناء الديمقراطية بالاحتلال، أو في ظل الاحتلال، قد لا يفضي إلى نتائج أفضل، خاصة في ظل خصوصية تعقيدات الوضع في العراق من ناحية، وسجل الولايات المتحدة الأمريكية في مجال بناء الدولة وتأسيس الديمقراطية في الحالات التي سبق وأن تدخلت فيها عسكرياً لهذا الغرض منذ بدايات القرن العشرين من ناحية أخرى، حيث أن نجاحها في هذا المجال كان الاستثناء وليس القاعدة[42]. وبالتالي فإن البديل الأفضل للشعب العراقي هو التخلص من الدكتاتورية والاحتلال معاً، لكن كيف يمكن تحقيق ذلك؟ سؤال، الإجابة عليه تخرج عن نطاق هذا البحث .

وفي هذا السياق، يمكن القول أن هناك عدة اعتبارات تجعل من إمكانية إنجاز تحول ديمقراطي سريع في العراق أمراً غير وارد في المستقبل المنظور:

أولها : حجم التدمير والتخريب الذي أصاب البنية التحتية المدنية، الإنتاجية والخدمية، في العراق من جراء الحرب مما يجعل عملية إعادة الأعمار الاقتصادي تستغرق وقتاً طويلاً، ومن المعروف ان تحقيق درجة معقولة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمثل عنصراً هاماً لتدعيم التحول الديمقراطي .

وثانيها : تنامي مظاهر التسيب والانفلات الأمني والجريمة في ظل الاحتلال، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة مع قيام سلطات الاحتلال بتفكيك أجهزة ومؤسسات الدولة العراقية قبل أن توجد البديل المناسب لسد الفراغ السياسي الذي ترتب على انهيار نظام صدام حسين، ولعل تخبط الولايات المتحدة في إدارة الشأن العراقي يؤكد على أنها لم تعد لهذا الأمر بشكل جيد قبل شن الحرب. وفي ضوء ذلك ، يصعب الحديث عن تحول ديمقراطي في ظل غياب دولة تحتكر حق الاستخدام المشروع للعنف من ناحية، وتوفر

الأمن والاستقرار للمواطنين، وتلبي احتياجاتهم الأساسية في الغذاء والعلاج ، من ناحية أخرى[43].

وثالثها : غياب تقاليد ديمقراطية أو ثقافة ديمقراطية في العراق تساعد في تسهيل بناء نظام ديمقراطي بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، فالمعروف أن الاستبداد سمة أساسية للحكم في العراق، وهو متجذر في التاريخ والثقافة والمجتمع، وذلك لاعتبارات عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها؟. ويرتبط بذلك ضعف وهشاشة المجتمع المدني في العراق، وفي هذا السياق، فإن مسألة بناء التوافق الداخلي بين مختلف قوى وفئات المجتمع العراقي على شكل النظام السياسي وطبيعة الدولة العراقية مسألة في غاية الأهمية من منظور عملية بناء الديمقراطية، خاصة وأن مرحلة ما بعد صدام حسين تشهد انبعاث الانتماءات الأولية – القبلية والعشائرية والدينية والعرقية – بشكل حاد، كما أن استمرار الأوضاع الراهنة في العراق يمكن أن يفضي إلى حرب أهلية قد تنتهي بتفكك الدولة العراقية ذاتها[44].

ورابعها: أن سجل الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل العسكري من أجل بناء الأمم وتأسيس الديمقراطية هو سجل فقير، وهذا ما أكدته دراسات سابقة في الموضوع، حيث خلصت دراسة موجزة صدرت عن مؤسسة كارينجي في نيسان 2003 إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت عسكرياً منذ بدايات القرن العشرين في أكثر من 11 دولة بهدف بناء الأمة Building-Nation وتأسيس الديمقراطية، هذا بالطبع غير تدخلاتها العسكرية في عديد من الدول الأخرى والتي تمت لأسباب مختلفة. وحسب الدراسة والتي أوردت تفاصيل لا يتسع المجال للخوض فيها، فإن معظم الدول التي تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية فيها عسكرياً بهدف تأسيس الديمقراطية تقع في أمريكا اللاتينية، ومنها على سبيل المثال : كوبا، ونيكاراجوا، وجمهورية الدومينيكان، وجرينادا، وبنما، وهاييتي، وهناك دول في آسيا وهي اليابان وكمبوديا وفيتنام الجنوبية وأفغانستان، فضلاً عن ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن الملاحظ أن التدخل العسكري الأمريكي قد تم بشكل أحادي في معظم هذه الحالات، بينما تم في إطار تعددي بمشاركة دول أخرى أو بغطاء من الأمم المتحدة في بعضها كما هو الحال بالنسبة لكل من ألمانيا الغربية واليابان وهاييتي وأفغانستان، كما استمر الاحتلال الأمريكي لبعض هذه الدول لسنوات، بل أنها تدخلت أكثر من مرة في دول مثل كوبا، وجمهورية الدومينيكان، وهاييتي، والنتيجة الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة هي أنه بعد مضي عشر سنوات على انسحاب القوات الأمريكية من

الدول المذكورة، باستثناء حالة أفغانستان بالطبع حيث تمت الإطاحة بحكم طالبان في عام 2001، لم يستمر الحكم الديمقراطي – حسب مؤشرات معينة للديمقراطية – إلا في أربع حالات فقط هي : ألمانيا الغربية، واليابان، وجرينادا، وبنما، مع الأخذ في الاعتبار أن جرينادا هي جزيرة صغيرة جداً لا يتجاوز عدد سكانها حالياً المائة ألف نسمة، أما بنما فهي دولة صغيرة لا يزيد عدد سكانها عن ثلاثة ملايين نسمة. وهكذا ، فإنه باستثناء الحالتين المذكورتين في أمريكا اللاتينية واليابان في آسيا لا يوجد نموذج واحد لنجاح الولايات المتحدة الأمريكي في بناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر على أثر التدخل العسكري في أي من القارات الثلاث، ولعل واقع الحياة السياسية في هاييتي التي تدخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1996، بل وحتى في بنما حيث يتزواح الحكم في الحالتين مع الفساد والجريمة وضعف فاعلية المؤسسات يدعم من صدق الاستنتاج السابق بشأن خبرة التدخل الأمريكي لبناء الدولة وتأسيس الديمقراطية، كما أن خبرات التطور السياسي في كل من البوسنة وكوسوفو، حتى وأن اختلفت طبيعة الدور الأمريكي في كل منهما، وفي افغانستان في مرحلة ما بعد طالبان تقدم مؤشرات هامة بهذا الخصوص[45].

أن ترسيخ الديمقراطية في العراق يتطلب العمل من أجل بناء ثقافة سياسية ديمقراطية(في مجتمع لم يعرف سوى ثقافة العنف والانقلابات) وتقوية وتعزيز منظمات المجتمع المدني باعتبارها تشكل أحد المرتكزات الرئيسية للديمقراطية فضلاً عن تحقيق تقدم ملموس على صعيد تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي[46].

ومن الدروس الهامة التي أشارت إليها الدراسة هو أن مجرد الإطاحة بالنظام الدكتاتوري لا تعني النجاح التلقائي في إحداث التحول الديمقراطي، حيث أن أحد العوامل الأساسية والحاسمة في هذا السياق هو مدى نجاح قوة التدخل في إعادة بناء وهيكلة مؤسسات الدولة ووضع البنية الأساسية التحتية للتحول الديمقراطي، وهو أمر تحكمه اعتبارات عديدة في مقدمتها خصوصية الأوضاع الداخلية في الدولة المستهدفة، كما أن التدخل متعدد الأطراف وفي إطار الأمم المتحدة بهدف بناء الدولة وتأسيس الديمقراطية، يمكن أن يفضي إلى نتائج أفضل من التدخل الأحادي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وكل هذه الأمور لها دلالاتها الهامة بالنسبة لمستقبل الدور الأمريكي في العراق. خاصة وأن للولايات المتحدة الأمريكية اجندتها الخاصة تجاه العراق ، فإنه يتعين التحوط بشأن بعض الاستنتاجات السريعة التي قفز إليها البعض، والتي راحت تقيم تشابها

بين حالة العراق تحت الاحتلال الأمريكي – البريطاني وحالتي ألمانيا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يؤكد هؤلاء على أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تبني الديمقراطية في العراق مثلما قامت بدور في بنائها في الدولتين المذكورتين، متجاهلين أن ظروف وأوضاع العراق كدولة وكمجتمع تختلف عن ظروف ألمانيا واليابان، كما أن الخبرة السياسية التاريخية للعراق تختلف عن خبرتهما، إضافة إلى أن الدور الأمريكي في العراق يختلف عن الدور الأمريكي في كل منهما، وكل ذلك وغيره سوف يكون له أثره على إمكانية تأسيس نظام ديمقراطي في العراق[47].

وبإيجاز: فإن الولايات المتحدة الأمريكية وقد تمكنت من الإطاحة بنظام صدام حسين ووضع العراق تحت الاحتلال الأمريكي – البريطاني قد تستطيع إيجاد نظام أقل تسلطية وأكثر انفتاحاً، وقد تم إجراء انتخابات عامة في العراق، إلا أن هذا لا يعني تأسيس ديمقراطية مستقرة بحيث تشكل نموذجاً للدول الأخرى في المنطقة، فهذه مهمة صعبة ومعقدة، ولها متطلباتها وشروطها ومعطياتها الداخلية، التي تستغرق عملية إيجادها وإنضاجها فترة طويلة نسبياً من الزمن، وهي لا يمكن أن تتحقق بقرار من الولايات المتحدة، حيث أن هناك العديد من المعطيات والشروط والتوازنات الحاكمة لهذا الأمر. وفي هذا السياق، فإن هناك قضايا جوهرية بحاجة إلى حسم عبر توافق داخلي بين مختلف قوى الشعب العراق وفئاته، وثمة وصف قدمه الملك فيصل الأول في خطاب له عام 1933 ينطبق في كثير من حيثياته على واقع المجتمع العراق حالياً حيث قال : "في هذا الصدد أقول وقلبي ملآن أسى، أنه في اعتقادي لا يوجد شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية خالية من فكرة وطنية مشبعة بتقاليد وإباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة ، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون للانقضاض على أية حكومة كانت، فنحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتلة شعباً نهذبه وندربه ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب أن يعلم أيضاً مدى الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل)[48].

سادساً : مستقبل التطور الديمقراطي في الوطن العربي – حدود الدور الأمريكي

هناك عدة عناصر يتعين أخذها في الاعتبار عند النظر لمستقبل التطور الديمقراطي في الوطن العربي وحدود الدور الأمريكي في هذه العملية.

القضية الأولى : مستقبل الدور الأمريكي في العراق

من المؤكد أن مستقبل الدور الأمريكي في العراق سوف يكون له صداه وانعكاساته على مستقبل الدور الأمريكي في نشر الديمقراطية في الوطن العربي، فإذا ما اقتنعت وقامت الإدارة

الأمريكية باتخاذ القرارات الصحيحة التي من شأنها وضع العراق على طريق التحول الديمقراطي الحقيقي، فإن ذلك سوف يعزز من دورها وسيجعل للنموذج العراقي نفاذية وجاذبية في المنطقة. وعلى الرغم من أقدام مجلس الأمن وبدعم أمريكي على رفع كافة العقوبات التي فرضها على العراق أعقاب غزو العراق الكويت عام 1990 ،فأن مصداقية الولايات المتحدة يجب ان تستكمل بالانسحاب الشامل من العراق.

القضية الثانية : حدود دور العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي

لقد أكدت – وتؤكد – خبرة الانتقال إلى الديمقراطية أو التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين على أن دور العوامل الخارجية كان مساعداً أو ثانوياً في الغالبية العظمى من الحالات، فالعوامل الخارجية قد يكون لها تأثيراتها الهامة في مساندة عملية التحول أو تسريعها، إلا أن إدارة هذه العملية وضمان استمراريتها وترسيخها يتوقف بالأساس على عوامل واعتبارات داخلية تتعلق بشروط ومتطلبات التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، وما يرتبط بها من ظهور وتبلور قوى سياسية ديمقراطية تناضل من أجل تحقيق هذا الهدف[49]، وهكذا، فإن التحول الديمقراطي هو في التحليل الأخير عملية تعبر عن صيرورة اجتماعية وسياسية ولابد من خلق وإنضاج شروطها الداخلية، سواء أكانت اقتصادية (معدل معقول من التنمية الاقتصادية)، أو ثقافية (نشر ثقافة سياسية ديمقراطية)، أو سياسية (تفكيك الهياكل السياسية للاستبداد، وتنمية القوى الديمقراطية، واستعداد النظم الحاكمة لتقاسم السلطة مع قوى سياسية أخرى)، ولذلك فهي اوسع من مجرد إقرار تعددية حزبية أو إجراء انتخابات دورية، حيث تتضمن إلى جانب ذلك توفير أسس وضمانات احترام حقوق الإنسان، وإقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، وتكريس أسس الشفافية والمساءلة والمحاسبة في العمل السياسي. ومن هذا المنطلق فإن عملية التحول الديمقراطي تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً حتى يتم ترسيخ الديمقراطية، كما أن تحقيق (المعلنة) بهذا الخصوص في تحريك الأوضاع على طريق الإصلاح السياسي في بعض الدول. وفي هذا السياق، فإنه يمكن للولايات المتحدة أن يكون لها دور هام في دفع عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ولكن هذا الأمر له شروطه ومتطلباته .

القضية الثالثة : مدى مصداقية الولايات المتحدة في تبني هدف إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي :

على الرغم من أن بعض الباحثين من الأمريكيين وغير الأمريكيين قد أكدوا بوضوح وطالبوا الإدارة الأمريكية بضرورة دعم التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي باعتبار أن ذلك مدخل أساسي لمحاصرة ظواهر التطرف والعنف والإرهاب، إلا أن هناك شكوكاً حقيقية حول مصداقية التوجه الأمريكي بهذا الخصوص، وذلك على خلفية سجلها الطويل في دعم النظم التسلطية والاستبدادية في المنطقة طالما تتفق مع مصالحها[50]

وتتمحور أحدى القضايا الهامة بهذا الخصوص حول مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للقبول بديمقراطية تقود إلى وصول حركات إسلامية للسلطة أو تسمح لها بالمشاركة الفعلية والفعالة فيها، وتعتبر الحالة العراقية ذات دلالة هامة بهذا الشأن، حيث تضع مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية على المحك، فهل ستقبل بإجراء انتخابات عامة حرة في العراق بحيث تعكس صعود وبروز الحركات الإسلامية في العراق على الساحة السياسية العراقية؟ فضلاً عن مدى استعدادها للقبول بوجود نظم ديمقراطية في المنطقة العربية تلتزم بتطبيق آليات وإجراءات قانونية ومؤسسية في الشفافية والمساءلة والمراقبة الحكام، ويصبح للبرلمانات وأجهزة الإعلام والرأي العام فيها دور فاعل ومؤثر في عملية صنع القرار، بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في النمط الذي اعتادت الولايات المتحدة أن تتعامل به مع النظم الموالية لها في المنطقة، وبخاصة فيما يتعلق بسهولة تمرير القرارات ذات الصلة بالمصالح الأمريكية في النفط والتسهيلات العسكرية وصفقات الصلاح. وفي هذا السياق يمكن طرح عديد من التساؤلات مثل : هل ستقبل الولايات المتحدة بديمقراطية يجري في ظلها استفتاء شعبي على استمرار القواعد والتسهيلات العسكرية الممنوحة لها في هذه الدولة العربية أو تلك ؟ وهل ستقبل بديمقراطية يستطيع البرلمان فيها أن يتخذ قراراً برفض تجديد اتفاقيات عسكرية أو اتفاقيات خاصة بقواعد وتسهيلات عسكرية، أو رفض منح قواعد وتسهيلات جديدة للولايات المتحدة الأمريكية على غرار رفض البرلمان التركي السماح لها بنشر قوات أمريكية على الأراضي التركية خلال الحرب ضد العراق؟ وهل ستقبل الولايات المتحدة بوجود نظام ديمقراطي في العراق يعكس حقيقة موقف الشعب العراقي من تطبيع العلاقات مع إسرائيل في حالة عدم التوصل الى سلام[51].

وقد شهدت انتخابات 2010 في العراق وتشكيل الحكومة العراقية مفترق طرق، فإما مركزية (رئاسية أو غير ذلك) يمكنها ان تتحمل مبدأ الديمقراطية التنافسية عن حق الأغلبية في الحكم، وقد تفضي إلى نزعة تسلطية بديلاً عن التوافق، وأما ائتلاف وطني يكرس النموذج التوافقي والأخير هو الذي حصل أخيراً.

وفي ضوء ما سبق، يتعين الإشارة إلى أنه قد أصبح من بين أولويات واشنطن في مرحلة ما بعد أحداث أيلول هو العمل مع النظم التي تدور في فلكها بشأن محاربة الإرهاب وذلك بغض النظر عن طبيعة هذه النظم، وهل هي ديمقراطية أم سلطوية؟ كما أنها مارست – وتمارس – ضغوطاً على العديد من الدول لاتخاذ إجراءات غير ديمقراطية ضد أحزاب مشروعة داخلها، وضد حرية الإعلام فيها بذريعة محاربة الإرهاب.

القضية الرابعة: نسبية الديمقراطية

إذا كانت النظم العربية بسياساتها الداخلية وقمعها للمشاركة والحوار واتباع الديمقراطية، سبباً للضغوط الأمريكية عليها، أو لتغيير بعضآ منها ولا سيما الأنظمة التي اضطهدت شعوبها وقمعتها بالقوة. فأن الولايات المتحدة ولاسيما في ظل إدارة الرئيس أوباما مثلت عزوفاً نسبياً عن فرض الديمقراطية في الشرق الأوسط والوطن العربي بالقوة، خوفاً من وصول أحزاب لا ترغب بها واشنطن، أو هي لا ترغب (إدارة أوباما) بالقوة الخشنة، وأنما بالقوة الناعمة أو الذكية Smart Power.[52]

الخاتمة

شكلت إشكالية نشر الديمقراطية في الوطن العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير موضوعاً لا يمكن فصله بمعزل عن الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي ومشروع قرن أمريكي جديد والتوجه الإمبراطوري الجديد للولايات المتحدة الأمريكية واعتماد منطق القوة العسكرية كوسيلة وحيدة لتسوية المشكلات التي تعترض طريق الولايات المتحدة، وكذلك خيار الحروب الاستباقية والاجهاضية والوقائية، فقد أصبح من المؤكد أن قضية الديمقراطية في الوطن العربي لم تأت قط ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة في مرحلة ما قبل أحداث أيلول 2001، بل إن السياسة الأمريكية قامت في جانب منها على أساس دعم نظم تسلطية استبدائية طالما كانت تتفق مع أهدافها ومصالحها وبخاصة فيما يتعلق بمحاربة المد الشيوعي، وضمان تدفق النفط لها ولحلفائها بأسعار معتدلة، فضلاً عن تقديم القواعد والتسهيلات العسكرية لها في المنطقة، ولذلك ظلت واشنطن حريصة على ضمان استمرار هذه النظم، وغض الطرف عن ممارساتها اللاديمقراطية، خاصة مع تزايد قناعتها بأن أي عملية تحول ديمقراطي حقيقي قد تفضي إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار تضر بالمصالح الأمريكية او تفسح المجال لوصول إسلاميين إلى السلطة. ولكن على أثر هجمات أيلول حدث تغيير في نظرة واشنطن إلى قضية الديمقراطية في المنطقة، فراحت تؤكد على ضرورة واهمية تحقيق الديمقراطية باعتبارها المدخل الرئيسي لتجفيف منابع التطرف والإرهاب الذي أصبح يستهدف الولايات المتحدة، ومن هنا طرحت في كانون الأول 2002 مبادرة الشراكة الأكاديمية – الشرق أوسطية لنشر الديمقراطية في الوطن العربي وهي تسعى ايضاً لطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير. فإنها وجدت نفسها في حاجة إلى أن تتحالف وتعمل مع نظم غير ديمقراطية أو شبه تسلطية من أجل مكافحة الإرهاب. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أجندتها الخاصة وأهدافها الحقيقية من وراء الحرب ضد العراق، إلا أنها طرحت هدف بناء نظام ديمقراطي على أنقاض نظام صدام حسين كإحدى الذرائع لتبرير هذه الحرب، وهناك شكوك عميقة حول إمكانية تحقيق ذلك خلال المستقبل المنظور لاعتبارات عديدة منها أن تطبيق ديمقراطية حقيقية في العراق سوف يفضي إلى ترجمة الوزن الحقيقي لقوة معينة على المسرح السياسي العراقي. وهذا الأمر غير مقبول أمريكياً، وبخاصة في ظل ضعف وهشاشة القوى التي يمكن أن توازن تلك القوة ولذلك فإنه من المتصور أن يستمر التواجد الأمريكي أو الوصاية الأمريكية على العراق أبعد مما أعلن عنها .

أن مصداقية الولايات المتحدة بشأن قضية الديمقراطية في المنطقة العربية تتوقف على عوامل عديدة منها مستقبل الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق، وطبيعة الدور الأمريكي في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، ومدى استعداد الولايات المتحدة لتبني نهج جديد في التعامل مع هذه القضية، على أرضية أسس ومنطلقات عديدة منها أنه ليس هناك شكل واحد لتطبيق الديمقراطية، وأن العوامل الداخلية لها التأثير الحاسم في عملية التحول الديمقراطية.

الهوامش والمصادر

1- L. Windsor Jennifer, Democratization can Combat Terrorism Promoting, The Washington Quarterly, Vol. 26.No. 3, summer, 2003, p. 5.

2- نص مبادرة باول للشرق الاوسط، اسلام اون لاين نت، 13-12-2002، ص ص1-8.

3- See Louay M. Safi, US Foreign Policy and National Security, a paper presented at "Islam, 9/11, and National Security" Conference, American Council for the Study of Islamic societie (ACSIS) William & Marry, Washington DC, March 4, 2002, pp. 2-5 At: (http: / home.att.net/-louaysafi/articles/2002/security .htm.

4- L. Windsor Jennifer, op.cit., pp. 1-2.

5- Samuel Huntington, The Third Wave of Democratization in The Twentieth Century, USA: University of Oklahoma Press, 1st Published, 1991) p: 311.

6- جوزيف س. ناي (الابن) ، مفارقة القوة الامريكية، ترجمة د. محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1، 2003، ص ص 38-44.

7- See, Samuel P. Huntington, The Clash of civilization, Foreign affairs,2002. Vol. 72. No. 3, pp. 31-35.

8- See Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man, New York: Avon books, 1993, p. 8.

9- للمزيد انظر: د. حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية الامريكية، بيروت، دار الخيال، ط1، 2005.

10- مجموعة مؤلفين. استعادة التوازن: استراتيجية للشرق الاوسط برسم الرئيس الجديد، ترجمة سامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 2009، ص ص 247-255. كذلك انظر : هادي قبيسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط1، 2008- ص ص 55-56.

11- نقلا عن: علاء عبد الوهاب، خطة لغزو المنطقة العربية بالديمقراطية، صحيفة البيان الاماراتية، العدد 603، 6 كانون الاول 2002، ص1.

12- نقلا عن د. عبد الله ابو هيف، امريكا تفتح تغيير الايديولوجيات، صحيفة البيان الاماراتية، العدد 987، 25 كانون الاول 2003، ص3.

13- د. سعيد اللاوندي، امريكا تسعى لحرث المنطقة واعادة صياغتها وتكريس الهيمنة، صحيفة البيان الاماراتية، الملف الاسبوعي، العدد 603، 6 كانون الاول 2002، ص2.

14- المصدر نفسه.

15- د. عبد الله ابو هيف، مصدر سبق ذكره، ص3.

16- See John D. Nagle and Alison Mahr, Democracy and Democratization: Post – Communist Europe in Comparative Perspective, U. K. London: Sage Publications. 1st published, 1999. p. 100.

17- د. حسنين توفيق إبراهيم، الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، 2003، ص3.

18- المصدر نفسه، ص3.

19- Jeff Haynes.(ed). Democracy and Political Change in The Third World, London & New York: Routledge, ECPR Studies in European Political Science, 1st published, 2001, pp. 3-4.

20- Causes of 9/11:U. S. support for Israel? Council on Foreign Relations, 2003. pp. 1-3.At (http:// cfrterrorism. org/causes/ regimes. htmI)

21- L. Windsor Jennifer, op.cit., pp. 4.

22- د. حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص4.

23- Jeff Haynes.(ed). Democracy and Political Change in The Third World, London & New York: 1st published, 2001, pp. 3-4

24- Douglas Kellner,Globalization, Terrorism, and Democracy: 9/11 and its Aftermath, 23-11-2003,pp. 1-43.At http://www.gseis.ucla.edu/faculty/kellner/papers/GLOBOTY2003.htm.

25- د. عمار علي حسين، التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، كراسات إستراتيجية، كانون الثاني 2004، ص1.

26- د. حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص5.

27- أوليفية روا، الزبانية والمجموعات المتضامنة: هل هم من بقايا الماضي أم يشهدون نشأة جديدة. في كتاب مجموعة مؤلفين، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي –الإسلامي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1995، ص ص 365-366.

28- سويم العربي، الدكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية والعالم الثالث، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1، 1987، ص ص 127-133.

29- د. حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص6.

30- المصدر نفسه.

31- L. Windsor Jennifer, op.cit., pp. 4.

32- Ibid.

33- علاء النادي، حقوق الإنسان ضحية 11 سبتمبر، اسلام اون لاين، 2-12-2001.

34- Pre-emptive Strikes Fear in Civil Liberties, Baltimore, Sun, 3-10-2001.

35- د. حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص7.

36- نقلاً عن معتز سلامة، الاصلاح السياسي: السياسة الامريكية والاستجابات العربية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، العدد 153، 2007، ص ص 5-6.

37- Causes of 9/11: U. S. Support for Israel. Op. Cit. p. 3.

38- د. حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص69

39- See L. Windsor Jennifer, op.cit., pp. 4.

40- See Howard Hanleman and Mark Tessler, (eds.) Democracy and Its Limits: Lessons from Asia, Latin American and The Middle East, U. K., Notredame, University of Notredame. 1st published, 1999, p. 72.

41- The New York Times, 17 , June

42- للمزيد انظر: د خير الدين حسيب، مستقبل العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ايلول 2004.

43- See, David Hirst ,"The Ominous Price of American Failure in Iraq". The Daily Star, 7 June 2004.

44- Robert G. Kaiser, "A Foreign Policy, Falling A Part", The Washington Post, May 23, 2004.

45- نيكولاس كريستوف، رؤية امريكية..لماذا يكرهوننا، صحيفة الشرق الاوسط، لندن، 2002/1/6.

46- د. حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص49-50.

47- Glen Rangwala, Promises, Promises: The true Cost of Freedom for the People, The Independent, June 27th 2004.

48- نقلا عن رجائي فايد، المأزق العراقي: مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، العدد 137. آذار 2004، ص23.

49- See Daniel I. Byman and Kenneth M Pollack, Democracy in Iraq, The Washington Quarterly, summer, 2003, pp. 119-136.

50- See Ronald M. Glassman, The New Middle Class and Democracy in Global Perspective, U. K. London: Macmillan Press LTD, 1st published, 1997. p. 3.

51- Douglas Davis, "New Iraq may Recognize Israel", Jerusalem Post Service, At (http:// www. jewishsf. com/ bk030425/i20a. shtml)

52- للمزيد ينظر: جدل امريكي حول مستقبل القوة الامريكية والنظام الدولي، وتراجع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، التقرير الاستراتيجي العربي، 2008-2009، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ط1، 2010، ص ص 33-53.